العازمي: جامعة الكويت تعمل على تشجيع أوائل الطلبة المتفوقين وخلق روح التنافس العلمي بينهم

6

وزير الداخلية أكد أن الأرض مجمع صناعي لشركات الحديد والصلب وليس لشركة بعينها

تحذير نيابي من تخصيص أرض صناعية على البحر لشركة إيرانية

- الجراح: وضعنا إجراءات للشقق المفروشة..ويجب سن تشريعات تحد من حوادث الطرق
- بوشهري: حريصون على متابعة عوائق مشروع جنوب سعد العبدالله
- الوزير الرومي: هيئة الصناعة ستنظر في اختيار الشركات لإقامة مصنع الحديد والصلب

الغانم يترأس الجلسة وإلى جواره الرويعي و الفضالة

نقاش حكومي–حكومي بين الخرافي وبوشهري والرومي

المطير وحماد .. وجها لوجه وتدخل نيابي بينهما

الدقباسي: المناكفات النيابية أضاعت إقرار قانون التجنيس..سنقره اليوم

ربيع سكر

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح أهمية تعاون مجلس الأمة في إصدار قوانين وتشريعات تحد من ظاهرة الاستهتار في القيادة وارتفاع عدد حوادث السير في شوارع البلاد من أجل حماية الأرواح.

وقال الجراح في تعليقه خلال الجلسة العادية للمجلس على سؤال برلماني للنائب علي الدقباسي بشأن عدد الإصابات والوفيات نتيجة حوادث السير خلال الخمس سنوات الأخيرة إن « وزارة الداخلية لوحدها لا تستطيع أن تعمل».

وأضاف « نحن بحاجة إلى تعاون مجلس الأمة في سن قوانين تحد من بعض الاستهتار الموجود بالشوارع».

وأشار إلى أن الوزارة حريصة على نشر الإحصائية السنوية المتعلقة بعدد الإصابات والوفيات نتيجة حوادث السير مضيفا أن « هذه الإحصائية لمدة السنوات الخمس الأخيرة سننشرها أيضا».

وكان النائب الدقباسي قد أوضح أنه توجه بسؤال لوزير الداخلية عن وفيات وإصابة حوادث السير خلال 5 سنوات والإجابة وردت بأن 2221 قتيلا نتيجة حرب الشوارع، وطالب بضرورة استمرار الوزارة في إجراءاتها لحماية أرواح الناس.

من ناحية أخرى قال النائب محمد هايف أنه تقدم بسؤال عن الشقق المفروشة والبلدية أجابت بأنها ليست المعنية بإصدار التراخيص و(الداخلية) أكدت أن المعني بشروط الأمن والسلامة هي البلدية ويجب ان تكون هناك إجابات واضحة للجهات المعنية لوضع الضوابط والشروط.

ورد وزير الداخلية بأنه ذكر أن اشتراطات تأجير الشقق المفروشة هي الالتزام بالآداب العامة ومنع تأجيرها للعزاب والآن كل عمارة للشقق المفروشة بها كاميرات مراقبة. وأوضح أنه «ضمن الاشتراطات الالتزام بالآداب العامة وعدم التأجير للعزاب وعدم استخدام الشقق لأغراض مشبوهة وتزويد الجهة المعنية بأسماء العاملين والاحتفاظ بصور البطاقات المدنية وألا تكون العمارة مخصصة لسكن العاملين».

من جانبه شدد وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية الكويتي المهندس حسام الرومي على أن الحكومة لا تقبل بوجود شبهات أو سوء استغلال لهذه الشقق المفروشة. وأضاف الرومي في رد مماثل أن بلدية الكويت تختص بمنح تراخيص البناء لتلك البنايات وفقا للنظم المعمول بها « وهي غير معنية بنظام الشقق المفروشة اذ لا تدخل ضمن اختصاصاتها».

من ناحية أخرى قال الرومي تعليقا على مداخلة النائب أسامة الشاهين بشأن تخصيص أرض صناعية لإقامة مصنع الحديد والصلب لمصلحة شركة ايرانية إن الهيئة العامة للصناعة ستنظر في الطلبات المقدمة إليها بشأن اختيار الشركات لإقامة مصنع الحديد والصلب وذلك حسب الحاجة.

وأضاف الرومي ان هذه المنطقة خصصت من قبل المخطط الهيكلي بأن تكون منطقة صناعية لمصانع الحديد والصلب».

وأوضح أن هذا الموقع موجود في المخطط الهيكلي ضمن الأراضي التابعة للهيئة العامة للصناعة بخصوص الحديد والصلب وليس للشركة الاجنبية كما ذكر العضو.

وذكر أن الهيئة العامة للصناعة خاطبت بلدية الكويت بشأن تخصيص هذه الأرض وأن تكون تبعيتها للهيئة العامة للصناعة. وأعرب عن الشكر إلى الأعضاء لحرصهم على أراضي الدولة والمال العام

و أكدت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات الدكتورة جنان بوشهري حرص الحكومة على متابعة العوائق الموجودة في مشروع جنوب سعد العبدالله السكني. وقالت الوزيرة بوشهري في مداخلة لها خلال الجلسة أمس ردا على سؤال برلماني بشأن رؤية الحكومة لحل القضية الاسكانية إن لجنة الخدمات بمجلس الوزراء تعقد اجتماعات مستمرة لمتابعة إزالة العوائق المتعلقة بالمشروع.

وأوضحت ان التوصيات النيابية التي أصدرها مجلس الأمة بعد استجواب وزير الدولة لشؤون الاسكان السابق هي قيد المتابعة.

من جانبه قال وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية الكويتي المهندس حسام الرومي إن مشروع محطة معالجة الصرف الصحي في منطقة المطلاع تم طرحها على أساس نظام التصميم والبناء ورفض من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة. وأوضح الرومي في رد مماثل أنه وفقا للقانون الجديد ل(المركزي للمناقصات) «لابد من فصل التصميم عن التنفيذ والبناء تطبيقا للنظام الجديد الصادر من الجهاز».

وذكر النائب عبد الله فهاد أنه تقدم بسؤال عن رؤية الحكومة لحل القضية الإسكانية وأشار إلى أن الوزيرة جنان بوشهري انتصرت للعناصر الكويتية ذات الكفاءة وأوقفت سرقة مليونية في ممارسة مشروع مدينة المطلاع.

وردت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان بأن التوصيات الـ 18 الناتجة عن استجواب الوزير السابق قيد المتابعة وأكدت حرص الحكومة على متابعة إزالة العوائق أمام مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الإسكاني وهناك لجنة تجتمع بشكل دوري بمجلس الوزراء بهذا الخصوص.

من جهته قال النائب صالح عاشور إن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء رفض الرد على سؤال عن عدد غير الكويتيين في بعض الوظائف بحجة عدم الدستورية مشيرا إلى أنه سيعيد السؤال وفي حال عدم إجابته عنه بصورة واضحة سيتحمل الوزير المسؤولية السياسية

وناقش مجلس الأمة خلال جلسته التقرير الأربعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان. ويهدف الاقتراح بقانون بحسب ما يرى مقدموه إلى تصحيح الوضع غير الدستوري المتمثل بتسمية رئيس مجلس إدارة الديوان ونائبه بموافقة مجلس الأمة، ويرى مقدمو الاقتراح أن ذلك الأمر يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات.

وطالبوا بعدم خضوع ديوان حقوق الإنسان أو أي جهة رقابية إلى الإشراف الحكومي، مستغربين أن تراقب انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة. وأكد نواب عدم وجود مخالفة دستورية في ترشيح مجلس الأمة لمجلس إدارة الديوان وأعضائه، وأن التعيين يتم من خلال مرسوم أميري، معتبرين أن هذا يعزز التعاون بين السلطتين.

وقال النائب اسامة الشاهين:البلدية تخصص مليوني متر مربع مطلة علي البحر لشركة ايرانية في وقت يستغل فيه الحرس الثوري وخلية العبدلي منافذ الكويت البحرية

ورد وزير الداخلية:الارض خصصت لوزارة التجارة الكويتية وتحديدا لصناعة الحديد والصلب ولم يتم تخصيص اي موقع للشركة المذكورة من قبل النائب.

وقال النائب الدقباسي: المناكفات النيابية أضاعت اقرار قانون التجنيس..سنقره اليوم وقال النائب عبدالله فهاد:وزيرة الاسكان أوقفت سرقة مليونية في مشروع المطلاع

وقال النائب خليل أبل: سأفضح اصحاب الشهادات المزورة.. وسنحول الأسئلة البرلمانية استجوابات وقال النائب عمر الطبطبائي: لانستجدي الوزراء الرد على أسئلة النواب والمنصة موجودة لمن لا يرد

وقال النائب محمد المطير: اقول لمن يهمزون ويلمزون اعلي ما في خيلكم اركبوه وقال النائب عادل الدمخي:تجاهل الوزراء لجنة الشكاوى خلل كبير في علاقة السلطتين وقال النائب عبدالله الرومي:من حقنا نستجوب كل وزير لايحضر اجتماعات اللجان البرلمانية

ووافق المجلس على عدد 4 رسائل من وزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات جنان بوشهري تطلب فيها موافقة المجلس على تمديد مدة الرد على الأسئلة الموجهة إليها من النواب شعيب المويزري وأسامة الشاهين ود. عادل الدمخي وعبدالوهاب البابطين لمدة أسبوعين عملا بالمادة (124) من اللائحة الداخلية.

المويزري متحدثا (تصوير: محمد صابر)

مطالب نيابية بعد خضوع الديوان الوطني لحقوق الإنسان للإشراف الحكومي

فهاد: وزيرة الإسكان أوقفت سرقة مليونية في مشروع المطلاع

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة تطلب فيها منح اللجنة أجلا إضافيا مدته شهر حتى تتمكن من استكمال دراسة التقرير رقم (19) للجنة شؤون الإسكان بشأن موضوع المرأة وإسكانها.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المتعلق بزراعة أشجار (الكوناكاريس) إلى لجنة البيئة للاختصاص، وإحالة الاقتراح برغبة المتعلق بتخصيص أراض في كل محافظة لبناء وحدات صناعية صغيرة توزع على الشباب إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للسبب ذاته.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تمديد عمل اللجنة في شأن تكليفها بالتحقيق في حادثة وفاة الطالب عيسى البلوشي وحادثة الطالب في استراليا والحوادث المشابهة لحين الانتهاء من إعداد تقريرها.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة العرائض والشكاوى يطلب فيها مخاطبة الحكومة لإصدار توجيهاتها للوزارات بضرورة حضور الوزير المختص أو أحد وكلائه على الأقل اجتماعات اللجنة لكي يتسنى لها ممارسة عملها بطريقة فعالة.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المقدم من العضو د. محمد هادي الحويلة بشأن العمل على تخصيص بدل إشراف للتوجيه الفني للخدمة الاجتماعية والنفسية إلى اللجنة التعليمية للاختصاص.

ووافق المجلس أيضا على رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها إحالة موضوع الحالة المالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2016/2017 إلى اللجنة الاسكانية للاختصاص.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها إعادة تكليف اللجنة بالتحقيق فيما أثير من قضايا اثناء مناقشة ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2007 – 2008 على أن تقدم اللجنة تقريرها في هذا الشأن خلال شهر.

وخلال مناقشة بند الرسائل أبدى نواب استياءهم من تأخر الرد على الأسئلة البرلمانية، خاصة أن إجابة بعض الوزراء تأتي مبهمة، مؤكدين أن عدم الرد على الأسئلة يضع الوزير المسؤول تحت المساءلة.

واعتبروا أن طلب بعض الوزراء تمديد فترة الرد على الأسئلة يعد احتراما لمجلس الأمة ومحل تقدير من قبل النواب طالما أن المعلومات التي يطلبها النواب سوف تأتي صحيحة.

ودعوا الحكومة إلى حضور اجتماعات اللجان والمشاركة الإيجابية وليست الشكلية، معتبرين أن الحضور الشكلي للحكومة يعد استخفافا بعمل مجلس الأمة وإهانة للدستور.

ولوحوا باستجواب الوزراء الذين يتغيبون عن حضور اللجان البرلمانية، مؤكدين أن التمثيل الحكومي في اللجان لا يرقى إلى اتخاذ قرار.

وطالبوا الحكومة بإيجاد حلول جذرية للقضية الإسكانية، وذلك بإقامة مشاريع اسكانية عملاقة تستوعب طلبات الأسر الكويتية والتعاون مع مجلس الأمة في هذا الشأن.

وثمنوا خطوة وزير الداخلية بتحويل مصروفات بند الضيافة في الوزارة إلى النيابة العامة، مطالبين بتحويل ومحاسبة المتسببين إلى النيابة أيضا.

وانتقل مجلس الأمة إلى مناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد نواب على أهمية قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان، محملين الحكومة مسؤولية عدم تنفيذه رغم إقراره منذ أكثر من عامين.

وطالبوا بعدم خضوع ديوان حقوق الإنسان أو أي جهة رقابية تحت الإشراف الحكومي، مستغربين أن تراقب انتهاكات حقوق الانسان من قبل الحكومة.

ورأى نواب سحب تقرير اللجنة وذلك لإتاحة الفرصة لدعوة اصحاب الرأي الاخر والاستماع إليهم ومن ثم اعداد تقرير جديد.

واعتبروا أن الفصل في عدم دستورية تطبيق قانون الديوان الوطني لحقوق الانسان للمحكمة الدستورية العليا، تجنبا لإهدار وقت المجلس.

وأكد نواب عدم وجود مخالفة دستورية في ترشيح مجلس الأمة لمجلس إدارة الديوان وأعضائه، وأن التعيين يتم من خلال مرسوم أميري، معتبرين أن هذا يعزز التعاون بين السلطتين.

ويهدف الاقتراح بقانون إلى تصحيح الوضع غير الدستوري المتمثل بتسمية رئيس مجلس إدارة الديوان ونائبه بموافقة مجلس الأمة، حيث أن ذلك الأمر يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات حسب ما يرى مقدمو الاقتراح.

و رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة على أن تستكمل الجلسة الساعة التاسعة صباح اليوم .

نقاش بين صفاء والجراح

الشاهين متحدثا

الرومي خلال مداخلته

الغانم والشيخ ناصر الصباح على منصة الرئاسة